إرساء نظام للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة

الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة من أجل تحقيق أجندة 2030 تقرير

FINANCIAL ACCOUNTABILITY TRANSPARENCY& INTEGRITY

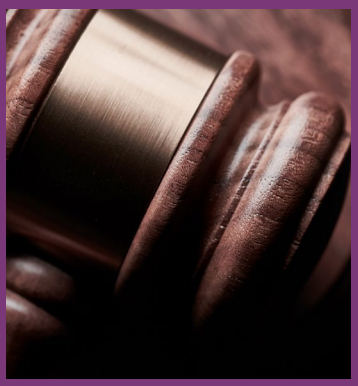

شباط/فبراير 2021

FACTIPANEL.ORG

إرساء نظام للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة

الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة من أجل تحقيق أجندة 2030 تقرير

FINANCIAL ACCOUNTABILITY TRANSPARENCY& INTEGRITY

شباط/فبراير 2021

FACTIPANEL.ORG

شكر وعرفان

يدعم الفريق أمانة عامة مستقلة تستضيفها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، مكتب تمويل التنمية المستدامة بقيادة مديره السيد نافيد حنيف كما يترأس الأمانة العامة السيد جمال إبراهيم. ويشمل موظفو الأمانة العامة السيد بيتر تشولا، ومود بيردريل فايسيير، وبندا غو، وشروتي رافيندران، وأنتونينا بولياكوفا، وسارة ماريا روزاريا أغيري ديجيدون. ويعاون الأمانة العامة المستشارون أندريا ديفيس، وكيت دونوفان وأليكس مارشال، وباتريك نيكلسون وأنطونيو سعادة. قام بأعمال التصميم جينيفر إستر جارسيا، وماريا دي لا غواردياو، وكلير لوكاش، وميشيل نج، وديفيد روزنبرغ. أما المتدربون في الأمانة فهم أوجيني راو ديسيرازو، وجوليان كريستوفر أتاناسو، وسيباستيان أندريس أوشيدا تشافيز، وآنا بومورتسيفا، وكي شواي.

يتوجه الفريق بخالص الشكر والعرفان للفريق الأساسي للأمم المتحدة الداعم للفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة بما فيهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة. واستفاد الفريق من التعاون المكثف مع الدول الأعضاء للأمم المتحدة واللجان الاقتصادية لإقليمية، والمنظمات الدولية، والخبراء، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. ولمزيد من التفاصيل برجاد الاطلاع على ملحق.

وقدمت الحكومة النرويجية التمويل اللازم لدعم عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة. كما قدم الصندوق الاستئماني لرئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة خدمات عينية للفريق.

معلومات إضافية جدوى السياسات

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة وتحميل هذا التقرير شاملا أوراق المعلومات الأساسية والمعلومات الإضافية من خلال موقع https://www.factipanel.org.

معلومات عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة

دعا إلى إطلاق الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة من أجل تحقيق أجندة 2030 كل من رئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس الدورة الخامسة والسبعون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الثاني من أذار/مارس 2020.

ويهدف الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة إلى الإسهام في المجهودات الجماعية التي تبذلها الدول الأعضاء بغية تنفيذ الرؤية الطموحة والتحولية من أجل تحقيق أجندة 2030. وقد كُلّف الفريق باستعراض التحديات والاتجاهات الراهنة ذات الصلة بالمساءلة المالية والشفافية والنزاهة فضلا عن الخروج بالتوصيات المستندة إلى الأدلة الرامية إلى سد الثغرات المتبقية في النظام المالى الدولي.

ويتقاسم رئاسة الفريق معالي السيد إبراهيم آسانى ماياكي، رئيس وزراء النيجر السابق وفخامة السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة دولة ليتوانيا السابقة. ويضم الفريق في عضويته كل من أنيت وانيانا أوغوتو، وبينديكت شيلبرد فازمير، وبولاجي أواسانوي، وهايدماري فيزوريك-زويل، وإيرين أوفونجي-أوديدا، وخوسيه أنطونيو أوكمبو، وكريم ضاهر، وماجدالينا سيبولفيدا ومانورما سويكناندان، شهيد حفيظ كاردار، سوزان روز أكرمان، وتاريسا واتاناجاس، وتوماس ستيلزر ، ويو يونجدينج ، ويوري فيدوتوف. ويشارك أعضاء الفريق بصفتهم الشخصية ولا تعبر أراءهم عن إقرارات أو التزامات نيابة عن أي مؤسسة تربطهم بها علاقة.

اجتمع الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة من أجل تحقيق أجندة 2030 كمجموعة متنوعة من الأفراد من مختلف الخلفيات والخبرات والسياقات الوطنية والإقليمية. وحتى لو لم يتفق أعضاء الفريق الرفيع المستوى على كل تفاصيل التقرير النهائي، فقد توصلوا إلى توافق في الآراء بشأن الغالبية العظمى من التوصيات، والأهم من ذلك، أن الفريق أجمع على ضرورة الاسراع بالعمل المشترك لتعزيز المساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة من أجل تحقيق أجندة 2030.

factipanel.org

حقوق النشر محفوظة للأمم المتحدة، © 2021

تصدير

داليا غريباوسكايتي

إبراهيم مايكى

ويرى الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة أن عبارة إرساء نظام "للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة" ما هي إلى دعوة طموحه لإعداد العدة وشحذ الهمم، لإيجاد العالم الذي نسعى إليه. جدير بالذكر أن إرساء نظام للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة والاستفادة من الموارد المتحققة لتمويل أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يحقق فوزاً مضاعفاً.

وستستخدم هذه الموارد بدلا من التلاشي في متاهة الملاذات الخارجية لمنفعة الناس والأماكن التي تولدت فيها، وستعود الثقة حيث تصبح البلدان أكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

يستلزم تحقيق هذه الأهداف الطموحة مجموعة من القيم والسياسات والمؤسسات التي تعمل معاً على إرساء المنظومة البيئية للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وضع الفريق الرفيع

ويقوض هذا الوضع ثقة الجمهور في جدوى السياسات ويستنزف الموارد، ويدفع بالناس إلى الوقوع في براثن الفقر، ويعرقل المجهودات المبذولة لمجابهة التحديات العالمية، بما في ذلك جائحة كوفيد-١٩ وأزمة المناخ.

وبهدف معالجة هذا الوضع الذي ساد قبل فترة طويلة من تفشي جائحة كوفيد-١٩ وتداركه، قام كل من رئيس الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس الدورة الخامسة والسبعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعييننا معا لنترأس الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة من أجل تحقيق أجندة ٢٠٣٠.

وبينما تستمر الجائحة وتعيث فساداً في صحتنا واقتصاداتنا، وتؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، نرى بوضوح لا مثيل له الحاجة إلى ضخ موارد عامة أكبر للاستثمار في التعافي. كما ندرك الحاجة الملحة إلى استعادة الثقة في الحوكمة على المستويين الوطني والدولي.

ويؤمن الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة أنه بتعزيز نزاهة شؤون المالية العالمية، تستطيع البلدان أن تحقق السلام والازدهار على نحو أفضل للشعوب وللكوكب بأسره الآن وفي المستقبل.

وبناءً على عقود من العمل فى هذا المجال، وضع الفريق مخطط مبدئي بغية تحرير الاقتصاد العالمي من الممارسات المالية غير المشروعة وتحقيق التنمية المستدامة في نهاية المطاف للجميع، وفي كل مكان. ويستند نهجنا إلى هدف موحد آلا وهو: إرساء نظام "للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة".

بتطبيق معايير صارمة للنزاهة. ويجب على المجتمع المدني والإعلام المساعدة في العمل على جعل اصحاب النفوذ أكثر مساءلة عن اعمالهم.

وما زلنا على ثقة من أن الدول الأعضاء، بالعمل باجتهاد وتنسيق، يمكنها أن تنجح في بناء مجتمعات مستقرة وشاملة للجميع، فضلا عن إتاحة العدالة للجميع، وإرساء مؤسسات خاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات. ويشكل تعزيز التنسيق والحوكمة العالمية ذات الصلة بالنزاهة المالية مكوناً أساسياً في جدول الأعمال المشترك من أجل مستقبل مشترك للأجيال الحالية والمقبلة.

المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة ١٤ توصيةً لتمهيد السبيل، وهي تمثل مجموعة طموحة من التدابير الرامية إلى إصلاح البنيان المالي العالمي وإعادة تصميمه وتفعيله حتى يتسنى له تعزيز النزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فالتوصيات وحدها لا تكفي، بل على جميع الناس أن يسهموا من خلال أعمالهم، فهذه ليست مهمة لكل حكومة كي تعمل بمفردها، نحن في حاجة إلى قيادة سياسية على الصعيدين الوطني والدولي. ينبغي للحكومات أن تتحد وتوحد الصف للاتفاق على حلول لتحقيق النزاهة المالية، كما يتعين على القطاع الخاص أن يلتزم

داليا غريباوسكايتي

إبراهيم مياكى

ملخص وافي

ندرة الموارد تعرقل إحراز تقدم عالمي

تستهدف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تحقيق تحولاً عالميا جذرياً بغية إنهاء الفقر ووضع العالم على مسار مستدام وأرض صلبة. وقدمت خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إطاراً لموائمة جميع أشكال التمويل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ومع ذلك، وبعد مضي ست سنوات على إبرام هذه الاتفاقيات، أخفق العالم في تحقيق هذا التغيير التحولي.

وفرضت جائحة كوفيد-١٩ سلسلة من العقبات الهائلة لتزيد الطين بلة خاصة مع وجود مجموعة سابقة من التحديات النظامية. فقد ضاعفت من عجز البلدان على توفير موارد محلية لإيجاد استثمارات حيوية من أجل التنمية المستدامة. وتغرس هذه الأثار جذورها العميقة في توسيع الفجوة ما بين الجنسين، مع ما يترتب على ذلك من أثار خطيرة تعرقل إحراز التقدم نحو تحقيق المساواة ما بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. غير أنه، وحتى قبل الأزمة الحالية، لم يكن النظام المالي العالمي يفضي إلى توجيه الاستثمار في الموارد صوب التنمية المستدامة.

وتستنزف التدفقات المالية غير المشروعة الناجمة عن الاحتيال الضريبي، والفساد العابر للحدود، والجرائم المالية عبر الوطنية الموارد المخصصة للتنمية المستدامة حيث تزيد من حدة أوجه عدم المساواة، وتضع الزيت على نار عدم الاستقرار، وتقوض الحوكمة، وتزعزع ثقة الجمهور. وفي نهاية المطاف، تسهم في إخفاق الدول في الوفاء بالتزاماتها نحو إقرار حقوق الإنسان.

وتشمل ولاية الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة تقييم أوجه القصور الكائنة في النظم الحالية، ودراسة أثارها على تمويل أهداف التنمية المستدامة، وتقديم التوصيات بشأن سبل التصدي للتحديات. وبالنظر إلى حجم التدفقات المالية غير المشروعة، فإن هذه الموارد تنطوي على إمكانيات تحولية هائلة إذا تم استردادها أو الاحتفاظ بها.

» تحتاج البلدان إلى تمويل ضخم لشحذ الإجراءات التحولية بغية القضاء على الفقر، وتخفيف أوجه عدم المساواة، وتعزيز حقوق الإنسان، وإعادة البناء على نحو أفضل للتعافي من أثار الجائحة والاستثمار في التنمية المستدامة.

» يمكن تعبئة الموارد العامة على المستويين الدولي والمحلي من خلال كبح جماح التدفقات المالية غير المشروعة.

مشكلة نظامية تستلزم حلا نظامياً

تُعتبر التدفقات المالية غير المشروعة مشكلة نظامية تستلزم حلا نظاميا. نمت شبكة معقدة من الصكوك والمؤسسات الدولية القائمة عبر مرور الزمن استجابةً لطائفة واسعة ومتنوعة من المصالح في مجال التعاون الضريبي، ومكافحة غسل الأموال، والتصدي للفساد. ومع ذلك، ظهرت الثغرات حول مسائل الإدماج، والتنفيذ والإنفاذ. علاوة على ذلك، لا توجد جهة واحدة منوطة بتوخي التنسيق العالمي مما يفتح الباب أمام عدم اتساق العمل وتكرار غير ذي جدوى للمجهودات. وتظهر الحاجة الماسة إلى نهج لمنظومة بيئية متكاملة لمعالجة أوجه القصور في هذا النسيج المُرقع من الهياكل وتطويعه كي يجابه المخاطر الأخذة في التعقد. وينبغي لهذا النهج أن يسعى لتحقيق هدف واحد آلا وهو: تعزيز النزاهة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي يستلزم اتخاذ ثلاثة إجراءات: دعم قيم النزاهة، وتقوية أطر السياسات، وإعادة هندسة بنيان المؤسسات.

» يحتاج العالم إلى صياغة رؤية خاصة لإرساء نظام للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

» ويستلزم تحقيق هذه الرؤية اتخاذ مجموعة من الإجراءات الملموسة تكفل امتثال كل الأنشطة الاقتصادية والمالية للقواعد والمعايير التي تتوافق مع التنمية المستدامة وتسهم في تحقيقها.

إيجاد ميثاق عالمي للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة

يمكن الإفراج عن موارد هائلة باتخاذ الإجراءات لتعزيز النزاهة المالية. ويبدأ عمل الفريق من حيث انتهت المجهودات السابقة المبذولة. فبالإضافة إلى تعقب التدفقات المالية غير المشروعة وإيقافها واسترداد الأموال، يُعنى الفريق كذلك "بالاستفادة من الأموال المُستردَّة لتمويل أهداف التنمية المستدامة".

» يقترح الفريق ميثاقاً عالمياً للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة استناداً على أولويات البلدان.

» نظراً لحجم الموارد التي يمكن تحريرها مع إرساء النزاهة المالية، فإن الميثاق العالمي قد يُحدث أثراً عميقاً على رفاه الناس، وعلى البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، بل وعلى الكوكب برمته.

» كما قد يسهم الميثاق العالمي إسهاماً كبيراً في تحسين الحوكمة متعددة الأطراف والوطنية كذلك.

قيم النزاهة: المساءلة، والشفافية، والشرعية، والعدالة

ويمكن دمج القيم التي تدعم إرساء نهج للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة متسقة من المبادئ التي تقرها الدول الأعضاء.

نبغي للقوانين تعزيز المساءلة، ومنع المخالفات القانونية، والتصدي لمحاولات الإفلات من العقوبة على كل جوانب المعاملات كافة. كما يتعين على الأنشطة التجارية أن تحاسب كل من يؤيد التدفقات المالية غير المشروعة أو يتغافل عنها. وعلى كل البلدان أن تكفل فرض عقوبات رادعة على جميع الجناة والمتواطئين.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يضمن أن تكون للقواعد التي يضعها شرعية واسعة من خلال التأكد من صياغتها والتفاوض عليها بطريقة شاملة. ولم يكن هذا هو الحال بالنسبة للقواعد الضريبية الدولية، ولذلك يتعين العمل على إبرام اتفاقية ضريبية للأمم المتحدة يشترك فيها العالم بأسره.

وتختلف مستويات الشفافية المالية لدى البلدان حيث تسمح سياسات بعض الدول بانتعاش الممارسات السرية. وتظهر الحاجة إلى إحراز التقدم في مجال الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمالكين المنتفعين، والمبادئ المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات، والمشتريات العامة، والتعاقدات.

كما يجب أن يتوافر قدر أكبر من الإنصاف، لا سيما في مجال التعاون الضريبي، وفي استرداد الأموال المسروقة من الدول. وعلى جميع الممولين أن يدفعوا نصيبهم العادل من الضرائب بما في ذلك الحد الأدنى من ضرائب دخل الشركات على الأرباح. وينبغي كفالة توافر آليات منصفة وحيادية للفصل في النزاعات. وفي هذا السياق، قد تساعد آلية الوساطة متعددة الأطراف في التغلب على الصعوبات ذات الصلة باسترداد الأموال وإعادتها.

» يتعين إصلاح النظام المالي العالمي، وإعادة هندسته وتفعليه بحيث يتوافق مع أربعة قيم آلا وهم – المساءلة والشرعية والشفافية والإنصاف.

» ويمكن لهذه القيم أن تضع حجر الزاوية للدول والأنشطة التجارية وغيرها كي تتخذ إجراءات ملموسة نحو إرساء النزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

تعزيز أطر السياسات للارتقاء بالنزاهة المالية

بخلاف القيم، تتجلى أهمية وضع السياسات لتعزيز النزاهة المالية.

ينبغي محاسبة المؤسسات المالية، والمحامين، والمحاسبين الذين يُسهلون إتمام التدفقات المالية غير المشروعة عبر النظام المالي الدولي مثلهم في هذا مثل مرتكبي هذه النوعية من المخالفات. ويقوم كل من المجتمع المدني والإعلام بدور حيوي في حشد الدعم بغية إرساء النزاهة المالية.

ويجب على الحكومات إتباع نهج موحدة على المستوى الوطني اعتماداً على المعلومات المشتركة بغية التصدي لانعدام التعاون الراهن الذي يعرقل المجهودات المبذولة لاعتراض طريق الفساد العابر للحدود والاحتيال الضريبي. كما يتعين على البلدان تيسير التبادل العالمي للمعلومات المالية لتعزيز عمليات إنفاذ القانون.

وينبغي أن تتكيف القواعد والمعايير الدولية الرامية إلى تعزيز النزاهة المالية للسلوكيات المتغيرة والتكنولوجيات المتطورة. وفي هذا السياق، يُوصى بتعزيز بناء القدرات لتنفيذ خطة التنمية المستدامة والاستجابة للمخاطر المستجدة والتحديات ذات الصلة بسياقات بعينها.

» يُراعى إعادة هندسة السياسات الرامية إلى تكوين النظام المالي العالمي وتعزيز النزاهة المالية لكي تلتزم بقيم المساءلة والشرعية والشفافية والعدالة.

» يجب محاسبة المتواطئين وفقا للمعايير المتفق عليها، كما ينبغي توفير الحماية اللازمة للإعلام، ويراعى إشراك المجتمع المدني في عملية رسم السياسات.

» ينبغي للتعاون الدولي أن يزيد من وتيرة تقاسم المعلومات، وييسر الاستجابات الديناميكية للمخاطر الجديدة، ويُتيح بناء القدرات حتى لا تتخلف أي بلد عن الركب.

إعادة هندسة المؤسسات لتعزيز النزاهة المالية

تستلزم القيم والسياسات إيجاد منظومة بيئية متسقة من المؤسسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي كي تخرج إلى حيز النفاذ ومن ثم يتعين تعزيز التنسيق العالمي.

وينبغي على الدول أن تلتزم بإتمام عمليات متسقة لجمع البيانات لرصد الامتثال على المستويين الوطني والدولي بما في ذلك البيانات المصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي. ويراعى تحديث كل الآليات المعنية باستعراض التنفيذ بشأن النزاهة المالية لتحسين ألية الشمول والرصد وتجنب التكرار الذي لا جدوى منه. ويتعين على البلدان أن ترفع تقارير علنية عن التقدم الذي تحرزه، والموارد الإضافية التي تستخدمها وفقاً للميثاق العالمي.

فالحوكمة العالمية بحاجة إلى تحسين مع ضمان وجود هيئات شاملة لفرض الضرائب، ومكافحة غسل الأموال كي تعمل جنباً إلى جنب مع الجهات القائمة للتصدي للفساد. وفي الوقت الذي تتاح فيه فرصة كبيرة لإحراز تقدم إقليمي، تستطيع الأمم المتحدة أن تجمع المسائل الفنية والقانونية والسياسية في بوتقة واحدة في ظل منتدى عالمي واحد شامل بهدف التنسيق.

» ينبغي تحديث بنيان المؤسسات الدولية أو إنشاؤها كي تتوائم مع الطبيعة النظامية للتحدي اللائح في الأفق فضلاً عن تقديم الحلول النظامية.

» يتطلب إرساء نظام للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة ما لا يقل عن إحداث تحولاً جذرياً للنظام المالي العالمي.

توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالمساءلة المالية الدولية والشفافية والنزاهة

التوصية الأولى: المساءلة

1أ: ينبغي لكل البلدان أن تسن تشريعات تمنح أكبر قدر ممكن من الأدوات القانونية لتعقب الجرائم المالية العابرة للحدود.

1ب: ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع معايير دولية مشتركة ويتفق عليها بغية تسوية قضايا الفساد العابرة للحدود.

1ج: ينبغي لكل الأنشطة التجارية أن تحاسب كل المديرين التنفيذين والعاملين، وأعضاء مجلس الإدارة الذين يدعمون التدفقات المالية غير المشروعة أو يسمحون بها تحت عباءة أنشطتهم التجارية.

لتوصية الثانية: الشرعية

ينبغي إنشاء قواعد ضريبية دولية، ولا سيما معايير الشفافية الضريبية من خلال إقرار أداة قانونية مفتوحة وشاملة، يشارك فيها الجميع؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يشرع في عملية لإبرام اتفاقية للأمم المتحدة بشأن الضرائب.

التوصية الثالثة: الشفافية

3أ: تستلزم عملية إقرار معايير دولية لمكافحة غسل الأموال أن تقوم البلدان كافة بإنشاء سجل مركزي يحتوي على معلومات عن المالكين المنتفعين بشأن كل الوسائل القانونية. ويجب على المعايير أن تحث البلدان على الإفصاح عن المعلومات للجمهور.

3ب: تحسين الشفافية الضريبية بجعل كل الكيانات الخاصة متعددة الجنسيات تنشر المعلومات المحاسبية والمالية باعتماد مبدأ تبادل التقارير على أساس كل دولة على حدة.

3ج: بناءً على الجهود الطوعية الحالية، ينبغي لجميع البلدان أن تعزز من شفافية المشتريات العامة والتعاقدات بما في ذلك إقرار شفافية التدابير المُتخذة في حالات الطوارئ من أجل الاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد، كوفيد-١٩ .

التوصية الرابعة: الإنصاف

4أ: ينبغي للممولين الدوليين، لا سيما الشركات متعددة الجنسيات أن تدفع نصيبها العادل من الضرائب. كما ينبغي لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن الضرائب أن تنص على فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية. ويجب أن تسري الضرائب بصورة عادلة على الخدمات الرقمية مما يستلزم فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات على أساس أرباح المجموعة العالمية.

4ب: يتعين سن قواعد أكثر إنصافاً، ومنح حوافز أقوى لمكافحة التنافس الضريبي، وتجنب دفع الضرائب، والتهرب الضريبي بدءاً بإبرام اتفاق بشأن وضع حد أدنى عالمي لضريبة الشركات.

4ج: ينبغي إنشاء آلية حيادية ومنصفة للفصل في النزاعات الضريبية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الضرائب.

التوصية الخامسة: العدالة

5أ: يتعين إنشاء آلية للوساطة متعددة الأطراف لمعاونة البلدان في التغلب على الصعوبات التي تعترض طريق استرداد الأموال وإعادتها على الصعيد الدولي وتعزيز التعويضات.

5ب: ينبغي استخدام حسابات الضمان المجمد التي تديرها بنوك التنمية الإقليمية بغية إدارة الأموال المجمدة/المصادرة لحين إعادتها بشكل قانوني.

التوصية السادسة: المتواطئون

6أ: ينبغي للحكومات أن تضع معايير/إرشادات دولية للمهنين الماليين والقانونيين والمحاسبين وغيرهم من أصحاب المهن ذات الصلة مع الاسترشاد برأي المجتمع الدولي.

6ب: يتعين على الحكومات أن تُكيف المعايير العالمية للمهنيين في الأطر الوطنية الملائمة للتنظيمات والرقابة.

التوصية السابعة: الجهات من غير الدول

7أ: على المجتمع الدولي أن يضع حد أدنى من المعايير بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ودعاة مكافحة الفساد، والصحفيين الاستقصائيين، والمُبلّغين عن المخالفات. كما يجب على الدول أن تنظر في تضمين هذه المعايير في صك دولي ملزم قانونياً.

7ب: ينبغي إشراك المجتمع المدني في منتديات صنع السياسات الدولية بفعالية وكفاءة.

التوصية الثامنة: التعاون الدولي

8أ: ينبغي وضع حد للتباينات في تقاسم المعلومات فيما يتعلق بالمعلومات الي يجري تقاسمها لأغراض ضريبية حتى يتسنى لجميع البلدان الحصول على المعلومات.

8ب: يجب إتاحة التبادل الحر للمعلومات على الصعيد الوطني كممارسة موحدة لمكافحة جميع أنواع التدفقات غير المشروعة.

8ج: يوصى بتعزيز تبادل المعلومات على المستوى الدولي بين جهات إنفاذ القانون، والجمارك، والسلطات الأخرى.

التوصية التاسعة: الديناميكية

9أ: يتعين على المنظمات الدولية أن تسدي النصح والمشورة في الوقت المناسب بشأن التدفقات المالية غير المشروعة حتى يتسنى تحديث الإجراءات والقواعد والسياسات بصورة منتظمة.

9ب: يجب على الحكومات تعديل أنظمتها الوطنية والدولية ديناميكياً استجابةً للمخاطر الجديدة.

التوصية العاشرة: بناء القدرات

10أ: يوصى بإنشاء ميثاق دولي بشأن إرساء نظام للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة لتنسيق مسألة بناء القدرات. وفي نفس السياق، يوصى بتوسيع نطاق بناء القدرات القائم للتصدي للاحتيال الضريبي والفساد وغسل الأموال والجريمة المالية واسترداد الأموال.

10ب: يتعين على المجتمع الدولي تمويل عمليات إنشاء وصيانة المنافع العامة حتى يتسنى تقليل تكلفة تنفيذ التزامات النزاهة المالية.

10ج: يوصى بتعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإجراء الأبحاث بشأن مكافحة الفساد بما في ذلك التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى بهدف استراتيجي هو تحسين فاعلية بناء القدرات والمساعدات التقنية.

التوصية الحادية عشرة: البيانات

11أ: يوصى بإنشاء مركز لرصد الحقوق الضريبية بغية جمع ونشر البيانات الوطنية الإجمالية والمفصلة عن فرض الضرائب والتعاون الضريبي على أساس عالمي.

11ب: يجب تعيين جهة لجمع البيانات ونشرها عن المساعدات القانونية المتبادلة ومجهودات استرداد الأموال.

11ج: يجب تعيين جهة لجمع البيانات ونشرها بشأن إنفاذ معايير مكافحة غسل الأموال بما في ذلك المعلومات الخاص بالمالكين المنتفعين.

التوصية الثانية عشرة: استعراض عمليات التنفيذ

12أ: يوصى بتحديث آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حتى تكون شاملة وجامعة وحيادية وشفافة لا سيما خاصية الرصد.

12ب: يوصى بتحديث آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وكذلك الآليات الأخرى لمراجعة النظراء للحد من التكرار وزيادة الفاعلية.

التوصية الثالثة عشرة: نظم الحوكمة الوطنية

ينبغي للحكومات أن تُنشئ آليات حوكمة وطنية قوية ومنسقة تعزز بكفاءة من النزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة بالإضافة إلى نشر الاستعراضات الوطنية التي تُقيِّم أدائها.

التوصية الرابعة عشرة: نظم الحوكمة العالمية

14أ: يوصى بإنشاء ألية تنسيق عالمية شاملة وشرعية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتناول النزاهة المالية على أساس نظامي.

14ب: استنادا على الهياكل القائمة، يوصى بإنشاء جهة حكومية دولية معنية بالشؤون الضريبية تحت مظلة الأمم المتحدة.

14ج: يوصى بإنشاء لبنة قانونية لهيئة حكومية دولية وشاملة معنية بمكافحة غسل الأموال ارتكازاً على الجلسة العامة لفرقة العمل المالية المعنية بالإجراءات المالية.

14د: يوصى بتصميم آلية لإدماج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في هيئة التنسيق تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.